الوقوف مكفرة الخمس اي تغفر صغايره ايضا بما تقدم ولقوله صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكباير والجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايتم لو ان نهرا بباب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا رواه مسلم مكفر مفعول مقدم صايرها اي تغفر صغايره بصوم رمضان ايضا لما مر ولكنه اي ذاهب الى جهنم بصيامها مع القوم للاجتناب اي للاجتناب تغفر ايضا بسببه لما قدم ولما ورد الجمعة الى الجمعة كفارة ما بينهما ما لم تغش الكباير لم يذهب كلها الا لكفر الاجتناب بالكباير والصحيح لما تقدم من اشتراط ذلك في الاحاديث وقال الحق انه لكفرها ما لم يصر عليها اجتنب امر او لا لكن ستيأتي من الكباير وقد استشكل على ذلك انه اذا كان الاجتناب مكفرا فما فائدة تكفير هذه الاشياء فاجاب النووي بما حاصله ان كلا منها صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغاير كفره وان لم يصادف الا الكبيرة رجونا ان يخفف منها والا كتب له بها حسنات ورفع له درجات وبهذا اقال القرطبي وابن العربي من المالكية واعترضه ابن سيد الناس بوجهين الاول انه امر توقيفي لا مجال للظن فيه والثاني قد ورد النص باشتراط ذلك كما في الصحيحين واجاب البلقيني بان الناس اقسام منهم من لا صغاير له والا كباير وهذا ارفع الدرجات ومنهم من له الصغاير فقط بلا اصرار فهي المكفرة باجتناب الكباير اي موتغاة الموت على الاجتناب ومنهم من له الصغاير مع الاصرار فهي التي تكفر بالاعمال الصالحة كالصلوات والصوم ومرجوه عرفه وصوم عاشورا ومن له الكباير مع الصغاير فالمكفر عنه الصغاير فقط ومن له كباير فقط فيكفر منها على قدر ملكان يكفر من الصغاير انتهى وفيه ايضا ما في الاول مع كونه مبنيا على ان تكفيرها غير مشروط بالاجتناب وهو خلاف نقل ابن عطيه عن جمهور اهل السنة من الاشتراط واجاب شيخ الاسلام زكريا بانه لا مانع من ذلك اي اجتماع المكفرات في الاسباب المتعددة لجواز ان تكون الاسباب المتعددة لامور متماثلة كالموجبات حقيقة فكما لا يمتنع ان يكون لشيء علامات متعددة كذلك لا يمتنع ان يكون للشيء مكفرات متعددة ويجوز بهذا المعنى اجتماع عدة اسباب على

مسبب

مسبب واحد كما هنا انتهى وقال اللقاني واحسن الاجوبة قول سيدي يوسف ابن عمر في شرح رسالة المالكية ان الذنوب كالامراض والاعمال الصالحة كالادوية فكما ان لكل نوع من انواع الامراض نوع من انواع الادوية لا يشفي فيه غيره كذلك لكل مكفرات مع الذنوب وتوزيع ذلك موكول الى علم الله تعالى وهذا الا يناني الاشتراط المذكور والله اعلم قلت ويشهد له حديث ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها صوم رمضان ولا الصدقة ولا الجهاد وانما يكفرها السعي على العيال انتهى اقول وهذا التخصيص بالراي للاحاديث الصحيحة المقتضية للعموم ولو ان الكباير خرجت بالاجماع وما استشهد له باللقاني لا يعارضها بالتخصيص لصحتها وكثرتها مع شهرتها والذي الهم الله تعالى للفقير في الجواب ان تقول لما اقتضى ظاهر سبحانه بالجلال والجمال والكمال توزيع العباد واعمالهم الى انواع بل اختلاف في حال الانسان الواحد منهم نصب لهم اسبابا من المكفرات بحسب اختلافهم واختلاف احوالهم فربما لا يوجد في البعض الا بعضها وربما كان الاعمال الصالحة لا تقبل الا بشرط القبول وذلك اصعب لنقص الانسان شرط الاجتناب حتى لا تنفك عن التكفير ويحصل له بذلك حقيقة التبشير مع ما في كثرة الانسان من اتمام الفضل على ذوي الالباب لكون كل فرد منهم لا يخلو غالبا عن واحد منها مع كون الاجتناب بطريق التوبة قل ان يخلو عنه فرد من المومنين والله اعلم ثم المراد انها مكفرة للصغاير مع بقائها على ما هب اهل الحق لا انها يسقط ثوابها في نظير ها على ما عليه المعتزلة ثم هو في حقوق الله لا الآدميين بالحسنات جمع حسنة انثت لكونها صفة للطاعة والعبادة وفي الجملة ان التاء في العبادة والطاعة ليست للوحدة بل هي للدلالة على الكثرة او هي لنقل الصفة اي الاسمية كالعلامة والحسنة في اللغة تضاف على كل ما يميل اليه الطبع ولا ينفر منه فتسمى حسنة طبعية وعلى ما يقبله العقل فتكون حسنة عقلية وعلى ما دعي اليه الشرع فتكون حسنة شرعية والمراد بها ما امر به الشارع به فرضا او ندبا بدنيا كان كالصلاة والصوم والذكر ونحوه او ماليا كالزكاة والصدقة والاباحة ونحوه او مركبا كالحج والجهاد والزيادة ونحوها وبسببه نذكر لحسن وجه صاحبها عند ربها كان السيئة بسببها عند مجازاته عليها تمحي اي تذهب وتستر بعفو الله تعالى

Copyright © King Saud University